الفصل السابع

القانون والتغير الاجتماعى

ليس هناك شك لدى كل العلماء الذين تناولوا موضوع القانون والتغير الاجتماعى فى أن هناك علاقة بين التغير الذى يطرأ على البنـاء الاجتماعى وذلك الذى يطرأ على النسـق القانونى ، وفى ان القانون اصبح أكثر تعقيدا مع زيادة التمايز فى المجتمعات · ولكن العلماء لم يتفقوا على طبيعة هذه العلاقة بين التغير القانونى والتغير الاجتماعى ولا على تفسير هذه العلاقة(١) ·

ويرجع ذلك كما ، سبق ان بينا ، الى تعدد النظريات العـامة فى ميدان علم الاجتماع والى الاختلاف الشديد بين هذه النظريات فى منطلقاتها أو مسلماتها الأساسية عن طبيعة الواقع الاجتماعى والحياة الاجتماعية · وكل التفسيرات التى يقدمها العلماء للعلاقة بين التغير الاجتماعى والتغير القانونى مستمدة من النظريات الاجتماعية العامة التى يسلمون بهـا ·

ومن الموضوعات الأساسية التى ناقشها العلماء فيما يختص بالعلاقة بين التغير الاجتماعى والتغير القانونى موضوع ما اذا كان القانون يتغير بطريقة آلية لكى يتلاءم مع التغيرات الاجتماعية (أى أنه يكون بمثابة العامل المعتمد) أم أن القانون ذاته يمكن أن يستخدم كوسيلة لاحداث التغيرات الاجتماعية (اى يكون بمثابة العامل المستقل) · بعبارة أخرى هل يحدث القانون التغيرات الاجتماعية أم أنه يستجيب لهـا فحسب(٢) ·

وتتوقف الاجابة عن هذا التساؤل الاساسى على طبيعة النظرية الاجتماعية العـامة التى توجه العـالم فى دراسته لهذا الموضوع والتى يستمد منهـا معنى المفهومات التى يستخدمها مثل مفهوم التغير الاجتماعى ·

---

(١) Edwin M. Schur. Law and Society. (Random House. New York. 1968,) P. 108.

(٢) W. Freidman. Law in a Changing Society. Stevens. London. 1972) P. 19.

فالنظرية الماركسية التقليدية ترى أن القانون من مكونات البنـــاء العلوى للمجتمع Super Structure وأنه لا يتغير تغيرا حقيقيا الا بحدوث تغيرات جذرية فى البنـــاء الأساسى له أى قوى الانتاج وعلاقات الانتاج • فالتغير القانونى انما يأتى استجابة للتغيرات فى البناء الأساسى للمجتمع ، ويمكن للقانون مهما كانت قوته أن يحدث تغيرات فى هذا البنـــاء الأساسى • فالقانون أولا وقبل كل شىء تسـنه الدولة من أجل الحفاظ على علاقات الملكية القائمة والتى تعبر وتدافع عنها وهو فى أساسه عبارة عن اضفاء صـفة الشرعية على هذه العلاقات وعلى استمرارية الطبقة المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا •

وتعرف النظرية الماركسية القانون بأنه مجموعة من القواعد السلوكية التى تضعها الدولة والتى تحدد جزاءات معينة لمن يخالفها • وهذه القواعد ملزمة للافراد فاذا لم يتصرفوا وفقـا لهـا طواعية فان الدولة تجبرهم على اتباعهـا •

ووجود القانون فى المجتمع يعنى أن نسبة كبيرة من العلاقات الاجتماعية وبخاصة اهم هذه العلاقات ، تتخذ طابع العلاقات القانونية وهى علاقات يكون للداخلين فيها حقوق وواجبات تحددها الدولة وتحميها • والقـانون ينظم معظم العلاقات الاجتماعية فى الدولة الحديثة وبخاصة العلاقات الانتاجية والتبادل والتوزيع •

ويرى الماركسيون الكلاسيكيون أن القـانون لم ينشأ من فراغ وانما نشأ وتغير وتطور مع نشـأة وتغير وتطور الانساق الاجتماعية • وعلى ذلك فان القـانون لا يمكن أن يكون له تاريخ مستقل عن تاريخ المجتمع ولا يمكن فهم منشـأ القـانون ولا فهم تطوره اذا نظرنا اليه منفصلا عن الحياة الاقتصادية والسياسية •

ويمكن فهم القانون فقط اذا نظرنا اليه باعتباره نتاجا للظروف الاقتصادية والاجتماعية • فالقانون ليس هو الذى يخلق المجتمع ولكن المجتمع هو الذى

يخلق القانون • فعلاقات الملكية لا توجد لأن هناك قوانين تحدد الملكية ولكن العكس هو الصحيح ، فهذه القوانين فى تطورها التاريخى تعكس العلاقات التى انتجها النظام الاقتصادى) • والقانون لا يمكن أن يتجاوز نظـام المجتمع الاقتصادى الاجتماعى •

ويؤكد الماركسيون على أن الماركسية لا تجعل بذلك من القانون مجرد تابع للاقتصاد وتقلل من قيمته الروحية والأخلاقية • فحقيقة أن القانون لا يمكن تفسيره بمعزل عن النظـام الاقتصادى الاجتماعى لا تعنى أن القانون يتحدد بالاقتصاد فقط وأنه ليس الا ظلا له • فالظروف المختلفة مثل الاحوال السياسية والايديولوجية والدين والطابع القومى والتقاليد التاريخية تترك بصماتها الواضحة على القانون • وينبه الماركسيون الى حقيقة أنه اذا كان القـانون يتحدد فقط بالاقتصـاد فاننا لا نستطيع أن نفسر اختلاف القوانين بين مجتمعين على الرغم من تشابههما فى الظروف الاقتصادية • ذلك أن القانون بعد أن يظهر يكتسب استقلالا نسبيا عن النظـام الاقتصادى الاجتماعى واما يساير التطور الاجتماعى (بما فى ذلك الاقتصادى) أو يسير فى طريق معاكس له كما حدث بالنسبة للقانون الاقطاعى الذى أعاق العلاقات الرأسمالية الجديدة • ومع ذلك فان المدى الذى يستطيع به القانون أن يبطىء من التطور الاجتماعى أو يسرع به بحيث يتجاوز مراحل ضرورية منه محدود جدا لأن القـانون لا يمكنه الغاء الظروف الموضوعية •

والقانون ليس سلبيا بالنسبة للنظام الاقتصادى الاجتماعى بل انه يلعب دائما دورا هاما فى تدعيم العلاقات الاجتماعية التى تشكلت فى كل مرحلة من مراحل التطـور الاجتماعى ، كما أن القـانون يؤثر تاثيرا هـاما على الاقتصـاد •

ويعكس القانون القيم الاجتماعية والمثل السائدة فى المجتمع ، ولكن هذه القيم والمثل ذاتهـا انعكاس للنظام الاقتصادى الاجتماعى • فقيمة العدالة مثلا ليست فكرة مجردة مستقلة عن النظام الاجتماعى • ففكرة العدالة قد

تغيرت من مرحلة تاريخية لأخرى بل تغير مفهوم العدالة فى كل مرحلة على حدة تبعا لكل طبقة أو فئة اجتماعية • فقد اعتقد أرسطو مثلا أن العبودية عدل وشىء طبيعى ، ولكن أبسط القواعد الأخلاقية فى عصرنا هذا لا ترى فى العبودية اى عدل • كما أن قن الأرض (الفلاح المستعبد) فى العصر الاقطاعى أدرك ظلم النظام الاقطـاعى قبل أن يدركه الاقطـاعى • فالعدالة كقيمة اجتماعية يعكسها القانون تعبير عن العلاقات الاجتماعية القائمة • وليس معنى ذلك أن العدالة لم تعد قيمة اجتماعية هامة ، ولكن معناه أن مضمونها الحقيقى ودورها فى الفترات التاريخية لا يمكن فهمه خارج نطـاق السـياق الاجتماعى والعلاقات الانتاجية والطبقية فى كل فترة • كذلك لاينكر الماركسيون قيمة القانون نظرا لانه يتحدد بالنظـام الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع فهم يرون ان للقـانون قيمة هامة حتى فى المجتمعات الطبقية فهو يحمى المجتمع من الفوضى •

والقانون من وجهة النظر الماركسية يتطور على أساسين : الأول هو تطور البناء الأساسى للمجتمع والثـانى هو التناقضات الطبقية • فالشواهد التاريخية تدل على أن القوانين منذ نشـأتها كانت تعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة فى كل فترة ومنذ أن انقسم المجتمع الى طبقات كانت الطبقة المسيطرة اقتصاديا تستحوذ على القوة السياسية وتستخدمها لوضع قواعد سلوكية تتفق مع مصالحها وتلزم بهـا جميع أفراد المجتمع • وبذلك تضفى الطبقة المسيطرة على القانون طابعا عاما مستقلا عن ارادة الأفراد بحيث لا تترك لأى فرد منهـا حرية القيـام بأفعال تعسفية تضر بمصالح الطبقة المسيطرة ككل •

وترتبط نشـأ القانون وتطوره بنشـأة وتطور الدولة فكلاهما قد نشـأ بفعل عمليات اقتصادية اجتماعية مثل تقسيم العمل وظهور الملكية الخاصة وانقسام المجتمع الى طبقات متصارعة • ولا يمكن للقانون فى أى مجتمع ان يعبر الا عن مصالح طبقة أخرى غير تلك التى تعبر عنهـا الدولة • ولكل

نوع من الأنواع التاريخية للدولة (العبودية ، الاقطاعية ، البورجوازية ، الاشتراكية) نوع خاص بها من القانون • وعلى الرغم من تأكيد الماركسية على الصلة الوثيقة بين القانون والدولة الا أنها لا تنكر أن كلا منهما يتمتع ببعض الاستقلال عن الآخر • فمن الممكن أن تتطور بعض الجوانب فى القانون مستقلة عن الدولة او العكس ، مثال ذلك أن يتخلف القانون عن تطور الدولة • فالدور المتزايد الذى تلعبه الدولة فى المجتمع لا يلاحقه باستمرار الدور الذى يلعبه القانون الذى قد يتدهور فى بعض الأحيان ، كما يحدث فى النظم الفاشية •

والدولة كثيرا ما تلجأ الى تعديل وتغيير القوانين التى وضعتها لكى تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة • ولكن هذه التغييرات لا تتعارض مع المبادىء القانونية العامة التى تحمى مصالح الطبقة التى تعبر عنها الدولة • ولا يجب الخلط بين هذه التغييرات وبين التغير الذى يطرأ على القانون نتيجة للتحول الثورى للمجتمع من نظام اقتصادى اجتماعى الى آخر واستبدل الدولة القديمة بدولة أخرى جديدة • ففى هذه الحالة يطرأ تغير جذرى على المبادىء القانونية العامة وما يتفرع عنها من قوانين نوعية •

ولما كان القانون لا ينفصل عن الدولة ، ولما كانت الدولة ظاهرة طبقية فان كليهما سوف يختفى بالضرورة بانتهاء التقسيم الطبقى للمجتمع فى المجتمع الشيوعى الذى لن تكون به حاجة الى القانون نظرا لما سيتمتع به من ثروة هائلة تكفى احتياجات كل افراد المجتمع وزوال الملكية الخاصة ولارتفاع مستوى وعى أعضائه بحيث لا يحتاجون الى سلطة ما تفرض عليهم القيم الاجتماعية • ولن تحتاج العلاقات الانسانية الى قوانين تحمى كل فرد من الآخر ، فسوف يتولى كل فرد هذه المسئولية من تلقاء نفسه • وليس معنى ذلك انه لن تكون بهذا المجتمع قواعد تنظم سلوك الأفراد ، ولكن معناه أن هذه القواعد السلوكية لن تتطلب قمعا من جانب سلطة أو دولة ما لكى يراعيها الأفراد كما أن ذلك ليس معناه أن أحدا لن يخالف هذه القواعد

على الاطلاق ولكن معناه ان نسبة مخالفتها ستكون أقل بكثير جدا من المراحل السابقة • كما أن أساليب مواجهتها لن تكون أساليب بوليسية أو تمعية كما كان يحدث من قبل ولكنها سنكون أساليب جماهيرية بسيطة كتلك التى يلجأ اليهـا أى أناس متحضرون فى المجتمعات الحالية حين يتدخلون لفض نزاع ما بين شخصين دون استدعاء الشرطة ولا يعنى ذلك ان الماركسية ضد القانون ، فذلك لا يزيد عن تصورها لمستقبل المجتمع دون نفى لأهمية القانون ودوره فى المجتمعات السابقة والحالية • فالقانون كان دائما عنصرا جوهريا فى الحياة الاجتماعية الاقتصادية وفى التنظيم السياسى للمجتمع •

وينتقد علماء الاجتماع الغربيون لنظرية الماركسية عن القانون وبخاصة فكرة اختفاء القانون من الحيـاة الاجتماعية على أساس أنها فكرة خيالية ونبوءة لن تصـدق كما أنهم لا يرون فى الأساس الاقتصادى للمجتمع محددا للبنـاء القـانونى فيه • ومع ذلك فانهم لا ينكرون أسـهام ماركس فى الدراسـة الاجتماعية للقانون • فادوين شـور مثلا يرى أن ما كتبه ماركس عن القانون قد ساعد على التحليل الدينامى للنظـام القانونى وأن ربطه بين البنـاء الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية وبين التغير القانونى قد وجه الاهتمام الى اجراء دراسات مستفيضة حول هذا الموضوع •

ماكس فيبـر :

تناول ماكس فيبر بالتفصيل تاريخ الفكر القانونى والعلاقة بين التطور الاجتماعى وتطور القانون بحيث يمكن القول انه قدم نظرية عامة عن طبيعة التطور القانونى وعن العلاقة بينه وبين التغير الاجتماعى • ويرجع اهتمام فيبر بدراسـة النسق القانونى الى حقيقة أنه قد مارس بالفعل مهنة المحاماة كما أن رسالته للدكتوراه كانت عن القانون وعلاقته بالشركات التجارية فى العصور الوسطى •

وقد عالج فيبر موضوع العلاقة بين التطور الاجتماعى والتطور القانونى على ضوء نظريته العامة عن المجتمع(١) • ومن المعروف أن ماكس فيبر قد كرس نظريته بصفة أساسية ليهدم بها المادية التاريخية التى قدمها كارل ماركس لدرجة أنه قد لقب بكارل ماركس البورجوازية وأنه قد أمضى حياته فى حوار دائم مع شبح ماركس •

ومثلما أكد فيبر ، على عكس ماركس تماما ، على أن الأفكار الدينية للبروتستنتية تلعب دورا هاما وأساسيا فى احداث التغيرات الاجتماعية أكد أيضا على أن القانون انعكاس لها ورفض تماما فكرة ماركس عن أن القانون يعكس المصالح المادية للطبقة الرأسمالية •

وترتبط نظرية فيبر عن العلاقة بين التطور الاجتماعى والتطور القانونى بنظريته العامة عن الأنماط المثالية Ideal types وبتصنيفه للفعل الاجتماعى حسب هذه الأنماط ، فقط رأى فيبر أن وحدة التحليل الأساسية للمجتمع هى الفعل الاجتماعى وتصور وجود أربعة أنماط مثالية للفعل الاحتماعى هى :

١ ـ الفعل العقلانى الذى يرتبط بهدف ما •
٢ ـ الفعل العقلانى الذى يرتبط بقيمة ما •
٣ ـ الفعل الوجدانى او العاطفى •
٤ ـ الفعل التقليدى •

والفعل العقلانى الذى يرتبط بهدف ما يتصف بأن الفاعل فيه يدرك بوضوح هدفا معينا يريد تحقيقه وتكون لديه أساليب مناسبة لتحقيق هذا الهدف •

اما الفعل العقلانى الذى يرتبط بقيمة ما فهو الفعل الذى لا يهدف الى تحقيق هدف خارجى معين بالنسبة للفرد بقدر ما يهدف الى التمسك بقيمة معينة لها أهمية عظمى عند الفرد •

والفعل الوجدانى أو العاطفى هو ذلك الذى ينجم عن حالة عاطفية أو

---

(١) انظر عرضا لنظرية فيبر : سمير نعيم أحمد . النظرية فى علم الاجتماع دراسة نقدية . مكتبة سعيد رأفت . القاهرة . ١٩٧٧ ص ص :١١٧ــ١٥٠ .

نفسية مباشرة للفرد وهو فعل لا عقلانى لأنه ليس موجها نحو هدف ولا يرتبط بقيمة معينة ولكنه عبارة عن رد فعل عاطفى للفاعل ٠

أما الفعل التقليدى فانه ذلك الفعل الذى تمليه التقاليد والعادات الجمعية والمعتقدات والفاعل فى هذه الحالة لا يأتى فعله من أجل تحقيق هدف ما أو من أجل تمسكه بقيمة معينة أو لأنه مثار انفعاليا ولكن فعله يكود مجرد اطاعة لافعال تم له اكتسابها من خلال عملية التطبيع الاجتماعى ٠

وقد رأى فيبر ان تطور القانون قد مر بعدة مراحل موازية لمراحل التطور الاجتماعى من اللاعقلانية الى العقلانية ٠ وقد ارتبطت مراحل التطور القانونى بمراحل تطور أنماط السلطة فى المجتمع « فقد عرفت المجتمعات البشرية ثلاثة أنماط من السلطة كانت لكل منها نوعية خاصة ، وهذه الأنماط هى »(١) :

١ ـ السلطة التقليدية traditional authority :

وتعتمد هذه السلطة على الاعتقاد فى قدسية القواعد السلوكية القديمة والمتوارثة (التقاليد) ٠ والذين يحكمون فى المجتمعات التى يسود فيها نمط السلطة التقليدية لا تكون لهم هيئة ادارية متخصصة يمارسون السلطة من خلالها ٠ ففى المجتمعات الزراعية الصغيرة يمارس السلطة كبار السن الذين يعتقد أفراد المجتمع أن من حقهم توليها ٠ ولا يمارس هؤلاء سلطتهم بناء على قوانين مكتوبة وانما بناء على العادات والتقاليد ٠ وتتصف القواعد السلوكية فى هذه المرحلة بالصفة اللاعقلانية » وتصدر الأحكام على اسس تعسفية وشخصية ٠

٢ ـ السلطة الكاريزماتية Charismatic authority :

وهذا النوع من السلطة غير عقلانى تماما ٠ فنمط المجتمع الذى يسوده هذا النمط من السلطة ينسب الى أفراد معينين خصائص غير عادية ويعتبرهم

---

(١) Max Rheinstein. ed., Max Weber on Law in Econony and Socisy ((Cambridge, Harvard University Press, 1954) p. 303.

يتمتعون بقدرات ومواهب لا توجد عند غيرهم من البشر وبالتالى يتقبل أفراد المجتمع حكم هؤلاء الأفراد لهم دون مناقشة • والسلطة الكاريزماتية عادة سلطة ثورية لا تعترف بالماضي أو بالتقاليد ، ونمط القانون المصاحب لها يتصف أيضا باللاعقلانية اذ يصدر الزعيم الموهوب ما يشاء من القوانين حسب ما يراه صالحا للمجتمع دون اعتماد على التقاليد ودون مناقشة لهذه القوانين •

٣ ـ السلطة العقلانية القانونية rational - legal authority

وتعتمد هذه السلطة على أسس عقلانية وتستند على قواعد لا شخصية تتخذ الطابع القانونى • وهذا النمط من السلطة هو الذى يسود المجتمعات الحديثة • ويتصف النسق القانونى فى هذا النوع من المجتمعات بأن القوانين فيه تسن بطريقة منظمة وعلى أسس عقلانية وأن المشتغلين به يكونون من المتخصصين الذين تلقوا تدريبا منظما ورسميا ويرتبط التطور فى النسق القانونى نحو العقلانية بتطور البيروقراطية فى المجتمعات الصناعية الحديثة ، ويتصف المجتمع فى هذه المرحلة بأن معظم العلاقات الاجتماعية فيه تحكمها قواعد عقلانية قانونية (١) •

وتتصف القوانين بالصيغة اللاشخصية وهى ليست ترجمة للتقاليد أو الأعراف ولكنها تسن بطريقة شعورية وعن قصد لتحقيق هدف أو قيمة عقلانية • والناس تطيع القوانين التى يصدرها الحكام لا لأنهم يعتمدون عليهم ولكن لأنهم يقبلون على أسس عقلانية هذه القوانين • والذين يشرفون على تنفيذ القوانين (الحكام) يخضعون لأحكام القانون ويتصرفون على أسس عقلانية وغير شخصية •

---

(١) Max weber. The Theory of Social and Economic Organization. Reprinted in Talcott Parsons, et al., Theories of Society, vol. I (New York : Free Press, 1961) pp. 626-32.

اميل دوركايم :

تناول اميل دوركايم موضوع القانون والتغير الاجتماعى فى مؤلفه تقسيم العمل فى المجتمع • وقد رأى دوركايم أن القانون فى المجتمع يعكس نوع التماسك الاجتماعى الذى يوجد فى هذا المجتمع • ويوجد نوعان من التماسك الاجتماعى عرفتهما المجتمعات البشرية : التماسك الآلى الذى يسود المجتمعات البسيطة والمتجانسة والذى يتحقق من خلال الروابط الشخصية المتبادلة بين الأفراد والتماسك العضوى الذى يسود المجتمعات الحديثة التى تتصف باللاتجانس والتمايز • ويرتبط بهذين النوعين من التماسك نمطان من القانون : فالمجتمع الذى يسوده التماسك الآلى يوجد به ما أسماه دوركايم بالقانون القمعى Regressive law (١) وحسب هذا القانون يعتبر الفعل جريمة حين يتعارض مع قواعد الضمير الجمعى ويستجيب المجتمع للخروج على هذه القواعد استجابة عاطفية قوية لا استجابة عقلانية لأن كل فرد فى المجتمع يشعر أنه قد أصبح مهددا عند مخالفة أى معيار هام • والاستجابة الجماعية ضد مخالفة القانون تقوى من التماسك فى المجتمع وتزيد من ترابط المجموعة •

ولكن مع زيادة التمايز فى المجتمع تصبح الاستجابة الجماعية القوية سمة غير أساسية فى النسق القانونى ذلك أن القانون القمعى يحل محله القانون الاصلاحى Restitutive ويتسم هذا القانون بأن الهدف منه ليس توقيع عقاب على مخالف القانون • فاذا ما وقع ضرر من شخص ما على آخر فانه يلزم باصلاح هذا الضرر ، ولا يعتبر الفعل المخالف للقانون ضررا عاما وقع على المجتمع لابد أن ينتقم من فاعله •

ولكن ما الذى يؤدى الى تحول المجتمع من حالة التماسك الآلى بما يصاحبه

---

(١) Emile Durkheim. The Division of Labor in Society (New York : Free Press., 1960).

من قانون قمعى الى حالة التماسك العضوى بما يصاحبه من قانون اصلاحى ؟

يجيب دوركايم على هذا السؤال بأن التماسك العضوى انما هو نتاج لتقسيم العمل الأكثر تقدما ، ولكن تقسيم العمل فى حد ذاته ليس كما كان يرى علماء الاقتصاد نتيجة لعوامل اقتصادية ولا نتيجة رغبة الأفراد فى أن يزيدوا من طاقتهم الانتاجية وفى أن يحسنوا من الانتاج أو يحسنوا من أساليب حياتهم ، ولكنه يرجع الى ما أسماه بالكثافة الدينامية او الكثافة الأخلاقية Dynamic or moral density

ويعنى دوركايم بالكثافة الدينامية أو الأخلاقية تلك الحالة من التفاعل المكثف بين الناس والناتج عن زيادة عدد الأفراد الذين تتهيأ لهم فرص الاتصال بعضهم ببعض بدرجة تجعلهم قادرين على التفاعل ، وبالتالى يتناسب تقسيم العمل تناسبا طرديا مع الكثافة الدينامية أو الكثافة الأخلاقية ٠

ولا تؤدى الكثافة السكانية بالضرورة الى كثافة دينامية أو الى تقسيم معقد للعمل ، ذلك أنها تؤدى الى هذه النتيجة فى حالة واحدة وهذه الحالة هى زيادة الصراع من أجل البقاء ٠

ورأى دوركايم أن مصدر تقسيم العمل المتقدم يكمن فى القيم الثقافية التى يتضمنها الضمير الجمعى لأعضاء مجتمع ما قائم بالفعل ٠ ونوعية القانون السائد فى المجتمع من أهم المؤشرات التى تساعدنا على التعرف على طبيعة التماسك الاجتماعى فيه ٠

ويعلق شور على نظرية دوركايم عن تطور القانون من النمط القمعى الى النمط الاصلاحى بقوله أنه لا يبدو أن هناك أدلة فعلية على صدق نظرية دوركايم(١) ، بل على العكس من ذلك توجد أدلة تثبت عدم صحة هذه

(١) Eddwin Schur. Law and Society (Randon House. Nouse. New York 1968.) p. 111-112.

النظرية • فقد اتضح من دراسة مقارنة اجريت على واحد وخمسين مجتمعا على درجات مختلفة من التمايز والتعقد الاجتماعى أن القانون القمعى يوجد فى أكثر المجتمعات تمايزا وتعقدا بينما يوجد القانون الاصلاحى فى أقلها تعقدا وتقسيما للعمل(٢) •

لستر وارد :

رأى لستر وارد أن التطور الاجتماعى نتاج لعاملين أساسيين هما :

١ ـ القوى الاجتماعية التى هى عبارة عن دفعات طبيعية تتبع قوانين آلية •

٢ ـ الغائية الاجتماعية Social Telesis وهى عبارة عن السيطرة الشعورية المقصودة للانسان على قوى الطبيعة باستخدام ملكاته العقلانية •

وقد اعتقد وارد أن التطور الاجتماعى يظل دائما على مستوى منخفض اذا لم تستخدم الغائية الاجتماعية لرفع مستواه • وقد جعل وارد من هذه الفكرة المحور الأساسى الذى يحلل على أساسه المجتمع ، وطبقها على فهم العلاقة بين التغير الاجتماعى والتغير القانونى •

ورأى وارد أن الدولة نتاج لعملية تطورية يمر بها المجتمع وانها أهم خطوة اتخذها الانسان ليحقق بها السيطرة الواعية على المجتمع • وقد لخص نظريته الشهيرة عن الدولة بقوله :

نرى أن الدولة لها هدف أو وظيفة أو رسالة واحدة وهى تحقيق رفاهية المجتمع ، وأنها تعمل من أجل حماية المجتمع من الأفعال الضارة اجتماعيا التى قد يأتيها الأفراد ، وهى بذلك تزيد من حرية الفعل الانسانى طالما انه

---

(١) Richard D. Schwartgs anr James Miller. Legal Evolutions and Socictal Complexity. American Journal of Sociology, vol. 70 (September 1964), pp. 159-165.

غير ضـار اجتماعيا والدولة على ذلك تقوم بدور أخلاقى وأفعالا لابد أن تكون بالضرورة أخلاقية ..

وقد كانت الدولة دائما الشرط الضرورى لتحقيق التقدم فى المجتمع وتشجيع الأنشـطة الاجتماعية والصناعية والفنية والعلمية وحمايتها . وليست هنـاك مؤسسة انسانية أخرى يمكن مقارنتها بالدولة وعلى هذا فهى أهم المؤسسات الانسانية(١) .

وأعتقد وارد أن التقدم يحدث بفعل الصراع بين المجموعات الاجتماعية داخل المجتمع . وقد حدث التقدم الانسانى عن طريق الصراع بين الأجناس البشرية وسـار حسب نظام طبيعى يتمثل فى سبع مراحل(٢) :

١ ـ حين تقترب الأجناس من بعضها بحيث تتقابل أو تتداخل سـوبا تحدث الحرب بينها وينتصر الجنس الذى يملك أسـلحة أفضل أو قدرات استراتيجية أعظم ويصبح الآخر فى موضع المنهزم .

٢ ـ على الرغم من الاتصال الوثيق بين الجنس المنتصر والجنس المهزوم فان عدم التشابه بينهما يحول دون حدوث أى امتزاج بينهما وبذلك ينشـأ نظام الطوائف المغلقة Caslcsystem (حيث يحتل أفراد الجنس الأضعف مكانة منخفضة ولا يسمح لهم اطلاقا بالحراك الاجتماعى الى مكانة الجنس الأقوى ويتم توارث هذه المكانات) .

٣ ـ يحدث تخفيف تدريجى لهذا الوضع مما ينجم عنه حالة من اللامساواة الكبيرة بين الأفراد فى النواحى السياسية والاجتماعية .

٤ ـ ينشـأ بفعل هذه المراحل الثلاث السابقة القانون وفكرة الحقوق القـانونية .

٥ ـ تنشـأ الدولة بعد ذلك ويكون لكل الطبقات الاجتماعية حقوق وواجبـات .

---

(١) lester Ward. Pure Sociology. 1911. p. 488.

(٢) Huntington Caims. Law and the Social Sciences (London Kegan Paul. 1935) pp. 141-147.

٦ ـ ينشـأ من مجموع العناصر غير المتجانسة التى تشكل الدولة بنـاء اجتماعيا جديدا ، أو شـعبا ٠

٧ ـ حين تنسى كل العداءات السـابقة يظهر الشعور الوطنى وتتكون الأمة ٠

وقد ارتبط بنظرية وارد عن القانون مفهوم « عاطفة الأمان لدى المجموعة » فقد اعتقد وارد أن تطور العقل والمنطق قد أدى الى زيادة النشاط الأنانى للفرد والى جنوحه عن المجتمع ، مما يهدد تدمير الجنس البشرى ولكن لحسن الحظ أن ذلك صاحبه ازدياد فى العقل الجمعى الذى أدى الى خلق نسـق من الضبط الاجتماعى مزود بجهاز للقمع يحول دون تدمير المجتمع ٠ وقد تضمن هذا النسـق من الضبط الاجتماعى مجمـوعة كبيرة من القواعد السـلوكية والجزاءات التى توقع على مخالفها وعهد بمهمة الاشراف على مراعاة هذه القواعد وعقاب المخالفين الى جهـاز متخصص من الأشخاص الذين يعينون لهذا الغرض ٠

وقد رأى وارد أن القانون يمثل أحد عناصر العاطفة الجماعية group Sentiment فالقانون فى أبسط صوره ليس سـوى عاطفة وهو فى ذلك يشـبه الدين ٠ ويمكننا تسمية القانون « حاسة النظام فى المجتمع » ٠

ولكن هذه الحاسة قد تطورت ونجم عنهـا النسق القضائى ٠ والعلاقة بين القانون والمحكمة تشـبه العلاقة بين الدين والكنيسة ٠

يعلق كارنز Cairns على نظرية وارد عن التطور الاجتمـاعى والدولة والقانون بقوله : أن التطور الاجتماعى قد يكون الى حد ما نتاجا لعقلانية الانسان ولكننا لا نستطيع أن نثبت ذلك بطريقة كافية ٠ وفكرة وارد عن الغائية الاجتماعية هى الأساس الذى يعتمد عليه الفكر القانونى المعاصر فهو يسلم بأن جعل القـانون أداة فى خدمة المجتمع يحدث نتيجة لجهـود الانسان المقصودة ولا يمكن أن يحدث ذلك بفعل القوى الاجتماعية غير المرئية ٠

ويرى كارنز أن نظرية وارد عن الدولة تتفق مع الفلسفة الديكتاتورية

الفاشية التى تجد فى الدولة أداة لتحقيق الأهداف الاجتماعية الحيوية وهذه الفلسفة تتعارض مع الفلسفات الديموقراطية التى ترى أن الدولة مجرد مؤسسة ضمن المؤسسات الاجتماعية الهـامة ٠

كما أن نظرية وارد عن أن القانون قد نشـأ بفعل الصراع بين المجموعات لا تدعمها الوقائع واثبتت الدراسات الانثروبولوجية الحديثة عدم صحتها ٠

وتتضمن نظرية وارد فضلا عن ذلك فكرة عدم وجود نسق من القواعد السلوكية التى يمكن اعتبارها قوانين فى مرحلة متقدمة من مراحل التطور الاجتماعى وهى مرحلة الغـزو كما أسماها وارد والتى يكون فيها أحد الأجناس قـد تطور بما فيه الكفاية بحيث أصبح لديه جهـاز حربى منظم ومتقدم يجعله قادرا على اخضاع غيره من الأجناس وحكمه ٠ وهذه الفكرة يستحيل اثباتها بالوقائع ٠

ورأى وارد عن أن القانون يمثل أحد عناصر عاطفة الأمان لدى المجموعة لا يزيد عن كونه مجرد غرض ٠ ومع ذلك فان كارنز يعتبر أن آراء وارد ، على الرغم من عدم وجود أدلة على صحتها ، لهـا أهميتها من حيث أنه قد وجه بهـا الاهتمام الى العوامل السيكولوجية التى تؤثر على الحيـاة الاجتماعية وتعتبر اسهاما لا بأس به فى الفكر القـانونى ٠

ويليـام أوجبورن :

درس أجبورن العلاقة بين التغير الاجتماعى والقانون انطلاقا من نظريته عن الهوة الثقافية Cultural Lag ومؤدى هذه النظرية باختصـار أن الثقـافة تنقسم الى ثلاثة أنواع :

الثقافة المادية والثقافة غير المادية والثقافة التكيفية adaptive وتشتمل الثقافة المـادية على المصانع والمنازل والآلات والمواد الخـام والسلع والمواد الغذائية وغير ذلك من الأشـياء المادية ٠

وتشتمل الثقافة غير المـادية على أساليب استخدام الأشـياء المـادية فى الثقافة ابتداء من كيفية استعمال أى أداة حتى الأعراف والعادات الجمعية

والمعتقدات والفلسفات والقوانين والحكومات · أما الثقافة التكيفية فهى ذلك الجـزء من الثقافة غير المـادية التى تتكيف للظروف المـادية · ولكن عناصر الثقافة الحديثة لا تتغير بنفس السرعة · فقد يحدث تغير فى الثقافة المادية دون ان يصاحبه تغير فى الثقافة غير المـادية فى نفس الوقت · وهنـا نحدث الهوة الثقـافية · وخلال فترة وجود هذه الهوة توجد بالمجتمع حالة من اللاتوافق · وكقاعدة عامة تتغير الثقـافة المـادية قبل الثقافة غير المـادية ويعتبر هذا التغير أساسا للتغيرات الاجتماعية الحديثة ·

والثقـافة المـادية تنمو وتتطور بمعدل أسرع من نمو وتطور الثقـافة غير المـادية ، وحين تتراكم الهوات الثقافية فان ذلك يؤدى الى تغيرات اجتماعية هائلة كما هو الحال فى الثورات(١) ·

وقـد طبق أوجبورن هذه النظرية على القانون باعتباره من عناصر الثقـافة غير المادية ليثبت ان تغيره أبطأ من التغير فى الثقافة المادية ، فأجرى دراسة مفصلة على قوانين تعويض العاملين عن الاصابات فى ميدان الصناعة فى الولايات المتحدة الأمريكية · ووجد أنه لم تكن هناك أى قوانين لتعويض العمال عن اصاباتهم أثنـاء العمل قبل عـام ١٩١٠

وفى بداية عام ١٩١٢ صدرت خمس قوانين أزدادت فى عـام ١٩٢١ الى ٤٢ قانونا · وتساءل أوجبورن عما اذا كانت هناك تغيرات فى الثقـافة المادية خلال هذه الفترة نتجت عنهـا تغيرات فى الثقافة التكيفية أم أنه كانت هناك هوة ثقـافية فى هذا المجال حتى قبل عـام ١٩١٠

واذا كانت هناك هوة ثقافية ففى أى وقت يمكن القول أن الحوادث الصناعية أصبحت كثيرة بدرجة تحتم معهـا صدور قوانين التعويض ؟

ولكى يجيب أوجبورن على هذه التساؤلات قام بتحليل تطور الصناعة منذ عـام ١٧٩٠ حتى عـام ١٩١٠ ووجد أن فترة العشرين سـنة من ١٨٥٠

---

(١) نيقولا تيماشيف . (نظرية علم الاجتماع . دار المعارف . القاهرة ١٩٧١).

حتى ١٨٧٠ قد شهدت بداية التطور الصناعى . وفى عام ١٨٧٠ كان عدد العاملين بالصناعة فى الولايات المتحدة قد بلغ ثلاثة ملايين ونصف عامل ، وبلغ عدد لحوادث الصناعية فى هذه السنة حوالى ١٠٠ر٠٠٠ حادثة نجم عنها عجز للمصاب أستمر أربعة أسابيع أو أكثر و ٣٥٠ر٠٠٠ حادثة نجم عنها عجز للمصاب استمر أقل من اربع أسابيع واستنتج أوجبورن من ذلك أن عام ١٨٧٠ لم يشهد تكيفا من جانب القانون للتغيرات المادية التى حدثت فى المجتمع .

وهنا تبدو الهوة الثقافية الخطيرة وكيف أن القانون كان عاجزا عن مواجهتها حتى تدخلت الهيئة التشريعية لمواجهة هذا الموقف عام ١٩١٠ واستمرت هذه الهوة حوالى خمسين عاما فى الولايات المتحدة الأمريكية واستخلص أوجبورن من ذلك قاعدة عامة مؤداها أن القانون يتخلف دائما عن ركب التقدم والتغير فى الثقافة المادية ولكن درجة هذا التخلف أو حجم هده الهوة يختلف من مجتمع لآخر وتعتبر الهوة الثقافية من أهم معالم المجتمعات الحديثة سريعة التطور(١) .

بيتريم سوروكين :

تناول سوروكين موضوع العلاقة بين القانون والتغير الاجتماعى ضمن معالجته الشاملة لوضوع التغير الاجتماعى والثقافى الذى اعتمد فيها على أدلة استقاها من التحليلات الاحصائية للظاهرات الاجتماعية(٢) . وقد عارض سوروكين اى تفسير للتطور الاجتماعى على أساس خطى واحد (أى فى اتجاه صاعد Unilinear) ، ورأى أن الظاهرات الاجتماعية الثقافية تنهض على أساس من المنظورات الثقافية المتكاملة والمتناسقة أسماها العقليات mentalities وقرر ن هذه العقليات تطبع معناها على فترات محددة فى تاريخ الانسانية .

---

(١) Cairns. Opt. ct. pp. 165-166.

(٢) Pitrim Sorokin, Social and Cultural Dynamics. (New York, American Book Co. 1941).

. واعتقد سوروكين ان المجتمعات البشرية قد عرفت ثلاثة أنماط من المنظورات الثقافية او العقليات الثقافية هى: العقلية الحسية sensate mentality والعقلية الروحية Spiritual والعقلية المثالية idealistic والعقلية الحسية هى التى يعتمد فيها الانسان على حواسه فقط فى ادراكه لطبيعة الواقع . والعقلية الزوجية هى التى يفسر بها الانسان الواقع على أساس الحقيقة المطلقة كما تتجسد في الله ، أما العقلية المثالية فانها مزيج من العقليتين السابقتين وتأليف بينهما فى صورة ديالكتيكية .

وقد ساد كل نمط من هذه الأنماط العقلية الثقافية فى فترة ما من التاريخ الانسانى وطبع اساليب التفكير والشعور والخبرة بطابعه المميز . وهذا هو السبب فى أن المؤسسات الرئيسية فى المجتمع (القانون والفن والفلسفة والعلم والدين) تفصح عن طابع عقلى متميز يمثل انعكاسا لسيادة نمط او آخر من هذه الأنماط الثقافية فى المجتمع فى كل فترة تاريخية . فخلال المرحلة الحسية مثلا يكون العلم ذا طابع امبيريقى من حيث منهجه واجراءاته ويتصف الفن بالواقعية ويميل الدين الى الاهتمام بالتفتيش عن الخبرة الاخلاقية الملموسة بدلا من البحث عن الحقيقة او الايمان أو العقل(١) أما القانون فانه سوف يتصف بالصفة الحسية أى أنه يكون :

« من صنع الانسان كأداة لأخضاع مجموعة لمجموعة اخرى واستغلالها وهدفه الأساسى هدف نفعى يتمثل فى الحفاظ على سلامة الحياة الانسانية وسلامة الممتلكات وتحقيق السلام والنظام وسعادة ورفاهية المجتمع ككل أو المجموعة المسيطرة التى تسن القانون وتطبقه ومعايير هذا القانون نسبية ومتغيرة حسب الظروف ولا تتضمن مثل هذا النسق القانونى شيئا أبديا أو مقدسا . وهو لا يحاول تنظيم القيم الروحية أو علاقات الانسان بها »(٢) .

---

(١) Lewis A. Coser. Masters of Sociological Thought. Charcourt Brace Jovanovitch, Inc. New York, 1977) pp. 466—469.

(٢) Pitrim Sorokin. Society Culture and Personality (New-York, Harper. 1947), P. 262.

ورأى سوروكين ان جميع انماط التكوينات الثقافية التى عرفتها البشرية ليست سوى اشكال متنوعة من العقليات الثقافية الثلاثة التى تحدث عنها (أى الحسية والروحية والمثالية) · ويحدث التغير الاجتماعى بفعل عملية ديالكتيكية تاريخية تجعل من ظهور شكل ما من العقلية الثقافية بداية لاضمحلاله واستبداله فى النهاية بشكل آخر وهكذا · والتغير الثقافى لا يحدث بفعل أى عوامل خارجية ولكنه يحدث طبقا لقانون « التغير الذاتى أو المتأصل immanent Change .

وتتالى الأنماط الثلاث الرئيسية من العقليات الثقافية وراء بعضها البعض على نحو ثابت ، فالمرحلة الحسية تتبعها المرحلة المثالية · وبعد ان تكتمل هذه الدورة تعود المرحلة الحسية كبداية لدورة جديدة · واعتقد سوروكين أن الثقافة الغربية قد أكملت دورتين من هذا النوع منذ أيام الثقافة الرومانية الحسية · وتشهد الثقافة الغربية الآن نهاية المرحلة الحسية التى دامت عدة مئات من السنين وفى نفس الوقت ارهاصات مرحلة حسية جديدة · وقد استعان سوروكين باحصائيات عديدة ليبرهن عن صدق نظريته عن التغيير فى الفن والفلسفة والقيم والأخلاق والقوانين وكيف أن كل هذه الظاهرات تتبع الدورة التى شرحها ·

وقد بذل سوروكين جهدا كبيرا فى شرح طبيعة المعايير القانونية والعلاقة بين تغيرها وبين التغير الاجتماعى بوجه عام · وقد رأى ان المعايير القانونية تتكون من جانبين : الجانب الأول أسماه الجانب التعريفى defining part وهو يحدد شكل السلوك اللازم اتباعه من جانب الأفراد ، والجانب الثانى هو ما أسماه بالجانب الجزائى Sanctioning part وهو الذى يحدد نتائج مخالفة هذا الشكل السلوكى · ومع أن النسق القانونى الرسمى ملىء بالجزاءات المحددة بدقة والتى يجب أن توقع على مخالفى القانون الا أن قليلا جدا من أعضاء المجتمع يطيعون القانون لمجرد خوفهم من العقاب · فالأشخاص الذين يحترمون القانون يرون فى القول بأنهم لا يقتلون ولا يسرقون ولا يرتشون لخوفهم من العقاب اهانة لهم وهم على حق فى ذلك · فالناس تحترم القانون

لانهم مقتنعون به(١) ٠

ومن أهم الانتقادات التى وجهت الى نظرية سوروكين أن الاحصاءات التى اعتمد عليها لتدعيم نظريته غير دقيقة ولا يمكن الاعتماد عليها كدليل على الدورات الثقافية التى تحدث عنها ٠ كما أنه وقع فى تناقض حين اتبع الأسلوب الامبيريقى الحسى فى تدعيم نظريته بينما تقرر هذه النظرية أن هذا الأسلوب زائل وسوف تليه مرحلة أخرى روحية(٢) ٠

خاتمة :

عرضنا فى الصفحات السابقة لنموذجين من النظريات التى تناولت العلاقة بين القانون والتطور الاجتماعى أو التغير الاجتماعى ٠ النموذج الأول هو النظرية الماركسية التى تنطلق من مسلمات مادية جدلية وتؤكد على أن الأساس المادى للمجتمع الذى يتمثل فى قوى الانتاج وعلاقات الانتاج هو الذى يحدد شكل البناء الفوقى للمجتمع بما فيه القانون ، وأن التغيرات الجذرية فى النسق القانونى لا تحدث الا بفعل تغيرات جذرية فى البناء الأساسى للمجتمع ، الا أن القانون يمكن أن يكون عاملا مساعدا أو معوقا لتغير البناء الأساسى فى المجتمع ٠ والنموذج الثانى هو النظريات التى تنطلق من مسلمات مثالية وتؤكد على أن الفكر (فى كافة اشكاله) هو المحرك الأساسى للتغير الاجتماعى فاذا تغير أحد الجوانب الفكرية كالتماسك الاجتماعى أو العقلية الثقافية صاحب ذلك تغير فى القانون بوصفه جانبا فكريا آخر أو العكس ٠ وقد عرضنا لآراء مجموعة من العلماء الذين يتدرجون تحت هذا النموذج الثانى : فيبر ، دوركايم ، وارد ، أوجبورن ، سوروكين ٠

وجمع الدراسات الحديثة عن العلاقة بين القانون والتغير الاجتماعى يمكن تصنيفها تحت هذين النموذجين من النظريات التقليدية اذا اعتمدنا فى تصنيفنا على الأسس أو المسلمات الرئيسية التى تعتمد عليها الدراسة ٠

---

(١) Charles Loomis and Zona loomis. Modern Social Theories. Van Nostrand Company. London. 1967). p. 475

(٢) Lewis Coser. opt. Ct. p. 478.

ونلاحظ أن كلا الاتجاهين (المادى والمثالى) لا ينكران وجود علاقة ما بين التغير فى النسق القانونى وبين التغير بوجه عام ، ولكن الاختلاف الجوهرى بينهما يتمثل أساسا فى معنى التغير الاجتماعى ومداه · فالتغير الاجتماعى بالنسبة للنظرية الماركسية يحدث على مستويين : تغير كمى وتغير كيفى والتغير الكمى يحدث داخل كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى وهو تراكمى حتى يصل الى حد معين ليحدث تغير كيفى وينتقل المجتمع من مرحلة الى مرحلة أخرى · والقانون يمكن أن يستخدم فى بداية كل مرحلة لاحداث تغييرات اجتماعية تتفق معها ولتدعيم مصالح الطبقة الجديدة المسيطرة والحفاظ على النظام الاجتماعى الاقتصادى الجديد ، كما أنه يستجيب فى نفس الوقت للتغيرات الاجتماعية التى تطرأ على المجتمع فى كل مرحلة · ولكن التغير الجذرى فى القانون لا يحدث الا مع التغير الجذرى فى المجتمع ، ولا يمكن للقانون أن يحدث تغييرا جذريا فى المجتمع لأن القانون دائما فى مصلحة الطبقة المسيطرة · أما النظريات المثالية فانها لا تعتبر التغير تغيرا فى البناء الأساسى للمجتمع ، أى فى القوى الانتاجية والعلاقات الانتاجية (الطبقية) ولكنها تنظر اليه على انه تغير فى الأفكار والعادات والتقاليد والثقافة وبذلك فان القانون يمكن أن يحدث تغييرا فى هذه النواحى الفكرية أو يكون استجابة لها ·